البيانات المالية الموحدة كما في 2016/12/31

خاص بشركات مساهمة و فروع الشركات الاجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة

إلى مساهمي مصرف الشام ش.م.م المحترمين

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمصرف الشام ش.م.م.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016 وبيان الدخل الموحد وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2016، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

وفي رأينا فإن تلك القوائم المالية تعرض بعدالة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي لمصرف الشام ش.م.م ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة") كما في 31 كانون الأول 2016 وبيان الدخل الموحد وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية، وذلك وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والقوانين والأنظمة المصرفية السورية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف وفي ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا، إننا مستقلين عن المصرف والشركة التابعة له وفق قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصرف، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات، وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الرئيسية:

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني هي الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وقد تم تناول هذه الأمور في تدقيقنا البيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

اسم شركة تدمر المهنية – محاسبون قانونيون المحدودة المسؤولية / رقم الترخيص / ٥/ش /

رقم ٢٨٨٢

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

حسابات النقدية والمصارف

تمثل الأرصدة النقدية و حسابات البنوك لدى المصرف أهمية كبيرة نظراً لحجمها و أثرها على سيولة البنك لذلك فقد تم التركيز على ضرورة مطابقتها أثناء تدقيقنا ، حيث تمثلت إجراءات التدقيق لدينا حضور عملية جرد الصناديق ضمن الفروع في دمشق بتاريخ 31 كانون الأول 2016 للتأكد من إجراءات الجرد المطبقة في المصرف ، مطابقة الأرصدة النقدية المسجلة على النظام البنكي مع الأرصدة النقدية الفعلية من واقع الجرد ، التأكد من المطابقات المصرفية و التسويات البنكية .

المخصصات المشكلة لمواجهة تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية

نظراً للطبيعة التقديرية في عملية احتساب مخصصات تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية وقيام الإدارة بتقدير هذه المخصصات من خلال تطبيق الأحكام واستخدام الفرضيات، ونظراً لأهمية التمويلات فإن قيمة هذه المخصصات تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا تقييم النظم والضوابط الرقابية الخاصة باعتماد وقيد الأنشطة التمويلية والاستثمارية في المصرف، وقمنا باختبار الضوابط الأساسية في عملية التصنيف الائتماني لتحديد ما إذا كانت درجات المخاطر المخصصة للأطراف المقابلة مناسبة، وتم الأخذ بعين الاعتبار الحالات الفردية ذات الأهمية النسبية نظراً لحجم التمويل والأثر المحتمل لتغير المدخلات والافتراضات.

وفيما يتعلق بالمخصصات الإضافية التي تم تشكيلها بناءً على قرارات الإدارة، فقد تم التأكد من موضوعية الأدلة المقدمة وكفاية هذه المخصصات.

وتم التأكد من احتساب مخصصات تدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية وذلك وفق أحكام القرارات الصادرة من قبل مجلس النقد والتسليف والتعميمات النافذة.

فروقات أسعار الصرف

شهدت الفترة المالية السابقة تغيرات كبيرة في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وعلى اعتبار أن جزء كبير من أصول والتزامات المصرف تأثر بهذا التغير كونها محتفظ بها بالعملات الأجنبية، وحيث أنه يجب تحويل جميع الحسابات بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية بغرض العرض العادل والصحيح للبيانات المالية الختامية.

ولذلك قمنا خلال عملية التدقيق بمطابقة النشرات التي يعتمد عليها المصرف في عمله مع أسعار الصرف الرسمية الصادرة من مصرف سوريا المركزي، مما يؤكد اعتماد أسعار الصرف المناسبة، وتم سحب عينة من الحسابات والمعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتأكد من تطبيق أسعار الصرف الرسمية، وتحويل فروقات الصرف إلى حسابات الفروقات المعتمدة لتظهر في التقارير المالية للمصرف.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

تقييم الاستثمارات العقارية:

قد تتأثر الاستثمارات العقارية وقيمتها العادلة بعدة عوامل، منها إجراء تقدير لانخفاض القيمة باستخدام منهجيات خاطئة، أو الاستعانة بنماذج تقييم ونسب خصم غير واقعية وغيرها من عوامل زيادة العرض أو المنافسة، ولهذا فقد قمنا بمراجعة عملية تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة، ففي 26 كانون الأول 2016 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة.

أمور هامة اخرى

الدعاوى القضائية

قمنا بمتابعة الوضع القانوني للمصرف لما تحمله القضايا القانونية من أهمية عالية وتأثير كبير على أداء المصرف واستمراريته، وتم ذلك من خلال التنسيق مع المستشار القانوني لبنك الشام واستعراض ملفات الدعاوى المقامة من قبل المصرف أو عليه حتى الفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016.

ومن أهم القضايا التي أقامها المصرف و التي تتمتع بأهمية نسبية عالية و ذات تأثير جوهري قضية دار الاستثمار ، وتم استعراض آخر التطورات مع إدارة المصرف والمستشار القانوني، وذلك للتأكيد على استمرار مديونية مصرف الشام بذمة شركة دار الاستثمار ومدى توقع الإدارة لتحصيل كافة حقوق المصرف من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المقامة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة.

وكان البنك قد شكل مخصصاً بكامل قيمة المبلغ لمواجهة مخاطر عدم تحصيل، واطلعنا على متابعة الإدارة لهذه القضية مع المكتب القانوني المكلف ومواكبة المستجدات والتعامل معها بالطرق القانونية المناسبة بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

يتناول المعيار المحاسبي الدولي /24/ تحديد مخاطر التركيز والمخاطر الأخرى ذات الصلة وإفصاحات الأطراف ذات العلاقة الناشئة عن هذا الرصيد والدخل الناتج عنه.

تم تدقيق الأرصدة والأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والدخل ذو العلاقة وتم إجراء مجموعة من الاختبارات للضوابط والتدقيق للتحقق من الأطراف ذات العلاقة والمعاملات الخاصة بهم، مثل منح تمويلات وتسهيلات ائتمانية، وتم مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين وكانت مطابقة للإفصاحات المقدمة من قبل الإدارة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى، تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2016، بخلاف البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. ونتوقع الحصول على التقرير السنوي لسنة 2016 بعد تاريخ تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا.

تنحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث أن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي استنتاج دقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للقوانين السورية المصرفية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الشركة أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا هي الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق.

كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، تحريف أو تجاوز للإجراءات الرقابية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة للتدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى استنتاج حول وجود شك جوهري متعلق بقدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا تبين لنا وجود شك جوهري حول ذلك، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.
- قمنا بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.
- كذلك فإننا نقدم للمكلفين بالحوكمة تصريحاً بأننا قد التزمنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وأننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية أن لزم الأمر.

من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك المسائل التي كانت الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعتبر بذلك مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم بتوصيف هذه المسائل في تقريرنا ما لم تكن القوانين والتشريعات تمنع الإفصاح العلني حول المسألة، أو في الحالات النادرة جداً عندما نرى أن المسألة لا ينبغي أن يتم عرضها في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يتوقع أن تزيد على المنافع المتحققة للمصلحة العامة في هذا الإفصاح.

إفصاح حول المتطلبات القانونية والتنظيمية

إن نطاق مراجعتنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.

تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة وأصولية وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

أ.د. حسين يوسف القاضي

28 آذار 2017

بيان المركز المالي الموحد في 31 كانون الأول 2016

الموجودات	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	20,103,303,679	16,481,054,544
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	129,999,295,750	38,992,430,535
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	1,658,540,000	5,814,360,031
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية . بالصافي	29,094,522,226	35,784,109,189
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	850,920,164	158,692,092
استثمارات عقارية	507,420,000	424,735,000
موجودات ثابتة – بالصافي	955,235,286	512,692,465
موجودات غير ملموسة	2,991,407	1,955,691
موجودات ضريبية مؤجلة	1,546,590	1,348,310
موجودات أخرى	1,294,766,153	610,645,588
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	2,514,903,864	1,734,665,255
مجموع الموجودات	**186,983,445,128**	**100,516,688,700**
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية		
المطلوبات		
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	114,771,221,087	32,237,669,213
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	34,893,647,529	22,042,309,179
تأمينات نقدية	4,906,892,704	25,641,926,371
ذمم دائنة	18,644,035	115,892,457
مخصصات متنوعة	223,497,067	184,308,320
مخصص ضريبة الدخل	525,013,489	80,653,465
مطلوبات أخرى	1,129,974,102	339,976,395
مجموع المطلوبات	**156,468,890,013**	**80,642,735,400**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة		
حسابات الاستثمار المطلقة	6,195,922,186	4,407,242,379
احتياطي مخاطر الاستثمار	154,499,510	138,585,243
احتياطي معدل الأرباح	9,052,903	-
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	**6,359,474,599**	**4,545,827,622**
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة	**162,828,364,612**	**85,188,563,022**
حقوق الملكية		
حقوق مساهمي المصرف		
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	5,000,000,000	5,000,000,000
احتياطي عام مخاطر التمويل	33,051,351	33,051,351
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	301,981,384	219,296,384
احتياطي قانوني	244,917,707	31,934,607
احتياطي خاص	244,917,707	31,934,607
احتياطي معدل الارباح	239,028,017	
الأرباح المدورة غير المحققة	17,815,248,326	10,919,028,592
الأرباح/الخسائر المتراكمة*	273,201,238	(909,811,720)
مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف	**24,152,345,730**	**15,325,433,821**
حقوق غير المسيطرة	**2,734,786**	**2,691,857**
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية	**186,983,445,128**	**100,516,688,700**

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

•قيمة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين 250,000,000 ل س

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	2,394,371,971	1,326,284,467
إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية	978,295,038	219,975,957
المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك	(40,887,514)	(30,895,567)
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	**3,331,779,495**	**1,515,364,857**
احتياطي معدل الأرباح	(248,080,920)	-
الدخل المشترك القابل للتوزيع	**3,083,698,575**	**1,515,364,857**
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي	**(210,626,431)**	**(186,365,081)**
احتياطي مخاطر الاستثمار	(10,644,769)	(11,525,931)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار	(199,981,662)	(174,839,150)
حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال	**2,873,072,144**	**1,328,999,776**
إيرادات الخدمات المصرفية	963,043,961	572,136,307
أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)	614,035,537	678,277,232
أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	6,896,219,734	5,290,611,323
إيرادات أخرى	4,624,696	2,804,788
إجمالي الدخل الخاص بالمصرف	**11,350,996,071**	**7,872,829,426**
نفقات الموظفين	(847,559,291)	(483,512,176)
استهلاكات وإطفاءات	(56,453,964)	(37,503,273)
مصاريف أخرى	(767,190,135)	(437,998,854)
مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	(603,700,891)	(211,525,684)
مخصصات متنوعة	(50,000,107)	(1,092,384,230)
إجمالي المصروفات	**(2,324,904,388)**	**(2,262,924,217)**
الربح/(الخسارة) قبل الضريبة	**9,026,091,684**	**5,609,905,210**
مصروف ضريبة الدخل	(520,849,863)	(123,526,960)
صافي الربح السنة	**8,505,241,821**	**5,486,378,250**
يعود الى:		
مساهمي المصرف	8,505,198,892	5,486,333,470
حقوق غير المسيطرة	42,929	44,780
الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة	**170.10**	**109.73**

تقرير هيئة الرقابة الشرعية :

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٦ م.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى السادة مساهمي بنك الشام الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استناداً إلى الفقرة ج من المادة ١٠ من المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥

واستناداً إلى الفقرة هـ من المادة (٤٠) من النظام الأساسي للبنك

تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى حضراتكم تقريرها السنوي :

١ ـ قامت هيئة الرقابة الشرعية باعتماد العقود النمطية ودراسة جميع الموضوعات التي عرضت عليها والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بشأنها وتأكدت من مراعاة الضوابط الشرعية فيها.

٢ ـ اطلعت الهيئة على الميزانية العامة للبنك، وبيان الأرباح والخسائر، والإيضاحات حول البيانات الحسابية، ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.

٣ ـ تقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة ، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك ، وفي إعداد تقرير لكم

٤ ـ تم تخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية و توصلنا من خلال مراجعتنا لأعمال المصرف إلى أدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٥ ـ تمت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من دائرة الرقابة الشرعية، والمشتملة على أنواع مختلفة من العمليات المنفذة في البنك، وقد روجعت الملاحظات الواردة من قبل لجنة التدقيق في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.

٦ ـ في رأينا،

- إن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦م تبين أنها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن توزيع الأرباح وتحميل النفقات على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها في حساب لصرفها في أغراض خيرية.
- تم حساب الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية وتقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين.

نسأل الله العلي القدير أن يوفق البنك والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دمشق في ٩/٣/٢٠١٧

الأستاذ / عبد السلام محمداه
عضو الهيئة

الدكتور / عبد الباري مشعل
عضو الهيئة

الدكتور / أحمد حسن
رئيس الهيئة